البنك الشعبي المركزي

ملخص بيان المعلومات

إصدار سندات تابعية

المبلغ الأقصى للإصدار : 2 000 000 000 درهم

	الشطر "A" غير مدرج	الشطر "B" غير مدرج	الشطر "C" غير مدرج	الشطر "D" غير مدرج
المبلغ الأقصى للشطر	2 000 000 000 درهم	2 000 000 000 درهم	2 000 000 000 درهم	2 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات	20 000 سند	20 000 سند	20 000 سند	20 000 سند
القيمة الاسمية	100 000درهم	100 000درهم	100 000درهم	100 000درهم
الأجل	7 سنوات	7 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
سعر الفائدة	قابل للمراجعة سنويا، اعتمادا على سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 2,44% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45و 55 نقطة أساس . أي بسعر فائدة للخروج يتراوح بين 2,89% و 2,99% بالنسبة للسنة الأولى.	سعر فائدة قار، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 3,06% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 55 و 65 نقطة أساس . أي بسعر فائدة للخروج يتراوح بين 3,61% و 3,71% .	قابل للمراجعة سنويا، اعتمادا على سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3دجنبر 2018 أي 2,44% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 60 نقطة أساس . أي بسعر فائدة للخروج يتراوح بين 2,94%و 3,04% بالنسبة للسنة الأولى.	سعر فائدة قار، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 10 سنوات ويحتسب بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3دجنبر 2018 أي 3,34% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 60 و 70 نقطة أساس . أي بسعر فائدة للخروج يتراوح بين 3,94%و 4,04%.
علاوة المخاطرة	بين 45و 55 نقطة أساس	بين 55 و 65 نقطة أساس	بين 50 و 60 نقطة أساس	بين 60و 70 نقطة أساس
تداول السندات	بالتراضي	بالتراضي	بالتراضي	بالتراضي
ضمان التسديد	بدون	بدون	بدون	بدون
طريقة التسديد	تسديد بقسط نهائي	تسديد بقسط نهائي	تسديد بقسط نهائي	تسديد بقسط نهائي
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D			
فترة الاكتتاب	من 13 إلى 17 دجنبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية			

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في بيان المعلومات

هيئة التوطين والخدمة المالية للمصدر	المستشار والمنسق العام
MEDIAFINANCE	UPLINE CORPORATE FINANCE
الهيئة المكلفة بالتوظيف	
BANQUE POPULAIRE	

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 و الصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 06 دجنبر 2018 تحت المرجع VI/EM/033/2018

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 06 دجنبر 2018 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدار اقتراض للسندات التابعية من طرف البنك الشعبي المركزي.

ويمكن في كل حين الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمقر الرئيسي للبنك الشعبي المركزي. كما يوضع داخل أجل أقصاه 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع بيان المعلومات رهن الإشارة على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل(www.ammc.ma).

I. تقديم العملية

I.1. الإطار القانوني للعملية

بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة المتعلق ببرنامج الإصدار السندي ومن خلال اللجوء إلى الإمكانية التي تخولها لها المادة 294 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، رخصت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 7 نونبر 2017 لمجلس الإدارة القيام بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات التابعية مع أو بدون طلب عمومي للادخار، إلى حدود مبلغ يحدد سقفه في ثمانية مليارات درهم (000 000 000 8 درهم) بالنسبة لكافة الاقتراضات التي سيتم إصدارها.

تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية التي ترخص العملية :	7 نونبر 2017
المبلغ المرخص به :	000 000 000 8درهم
مبلغ إصدار السندات السابقة :	000 000 000 2درهم
الباقي :	000 000 000 6 درهم

في حالة إصدارات متعددة، يعتبر كل إصدار بمثابة اقتراض سندي حسب معنى المادة 298 من القانون 17/95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه. وفي هذا الصدد، يمكن حصر مبلغ كل إصدار في مبلغ الاكتتابات المحصلة فعليا.

وتبلغ مدة صلاحية الترخيص المخول من طرف الجمعية العامة العادية خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد الجمعية المذكورة.

وتخول الجمعية العامة العادية كافة السلط لمجلس الإدارة مع إمكانية التفويض بغرض القيام في الفترات التي يراها مناسبة وقبل انقضاء أجل خمس (5) سنوات المذكور سابقا بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات التابعية مع أو بدون طلب عمومي للادخار، إلى حدود مبلغ يحدد سقفه في ثمانية مليارات درهم (000 000 000 8 درهم) وتحديد نسب وشروط وكيفيات الاقتراض أو الاقتراضات السندية وفق الطريقة التي يراها مناسبة ومطابقة لصالح الشركة، كل ذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

وبموجب السلطات المخولة له من طرف الجمعية العامة العادية بتاريخ 7 نونبر 2017، قرر مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي المنعقد بتاريخ 8 نونبر 2017 تفويض رئيس مجلس الإدارة الصلاحيات اللازمة للقيام في الفترات التي يراها مناسبة وقبل انقضاء أجل خمس (5) سنوات الذي يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة المذكورة بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات التابعية مع أو بدون طلب عمومي للادخار، إلى حدود مبلغ يحدد سقفه في ثمانية مليارات درهم (000 000 000 8 درهم) وتحديد نسب وشروط وكيفيات الاقتراض أو الاقتراضات السندية وفق الطريقة التي يراها مناسبة ومطابقة لصالح الشركة، كل ذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

وطبقا للصلاحيات المخولة له من طرف مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي بتاريخ 8 نونبر 2017، قام رئيس مجلس الإدارة في 4 دجنبر 2018 بحصر مبلغ هذه العملية لإصدار السندات التابعية في ملياري (000 000 000 2) درهم وتحديد الإجراءات التالية بما فيها أجل العملية وسعر فائدة الخروج على النحو الآتي :

- الأجل
  - بالنسبة للشطرين A و B : 7 سنوات
  - بالنسبة للشطرين C و D : 10 سنوات

- سعر فائدة الإصدار :
  - الشطر A (غير مدرج) : قابل للمراجعة سنويا، يتراوح بين **2,89%** و **2,99%** بالنسبة للسنة الأولى (سعر الفائدة الاسمي هو سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 2,44% وتتم مراجعته سنويا عند التاريخ السنوي للإصدار. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45 و 55 نقطة أساس .
  - الشطر B (غير مدرج) : قار، يتراوح بين **3,61%** و **3,71%** (يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 3,06% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 55 و 65 نقطة أساس.
  - الشطر C (غير مدرج) : قابل للمراجعة سنويا، يتراوح بين **2,94%** و **3,04%** بالنسبة للسنة الأولى (سعر الفائدة الاسمي هو سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 2,44% وتتم مراجعته سنويا عند التاريخ السنوي للإصدار. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 60 نقطة أساس .
  - الشطر D (غير مدرج) : قار، يتراوح بين **3,94%** و **4,04%** (يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 3,06% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 60و 70 نقطة أساس.

- **طريقة التخصيص** : مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D
- **كيفيات أداء الفوائد** : يتم تسليم الفوائد سنويا في التواريخ السنوية التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو خلال يوم العمل الذي يلي 20 دجنبر إذا كان هذا الأخير يوم عطلة. وتتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان انطلاقا من اليوم الذي سيتم فيه تسديد الرأسمال من طرف البنك الشعبي المركزي.
- **فترة الاكتتاب** : من 13 إلى 17 دجنبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

I.2. أهداف العملية

يواصل البنك الشعبي المركزي تنفيذ استراتيجيته التنموية المندرجة ضمن دينامية نمو متواصل تروم تعزيز موقعه في المشهد البنكي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإصدار في :

- تمويل مشاريع تطوير البنك الشعبي المركزي دون المساس بالأموال الذاتية التنظيمية الحالية ؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة القرض الشعبي للمغرب.

I.3. بنية العرض

يعتزم البنك الشعبي المركزي إصدار 20 000 سند تابعي بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 2 000 000 000 درهم (ملياري درهم) والتي تم توزيعها كما يلي :

- الشطر « **A** » : لأجل 7 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصى قدره 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- الشطر « **B** » : لأجل 7 سنوات، بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصى قدره 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- الشطر « **C** » : لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصى قدره 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- الشطر « **D** » : لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصى قدره 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.

لأولا يجب أن يتجاوز المبلغ الإجمالي بأي حال من الأحوال 2 000 000 000 درهم.

ويخصص هذا الإصدار للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي: هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الشركات المالية، مؤسسات الائتمان وشركات التأمين وإعادة التأمين وصندوق الإيداع والتدبير وهيئات المعاشات والتقاعد.

ويهدف اقتصار هذا الاكتتاب على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي إلى تسهيل تدبير الاكتتابات في السوق الأولية. علما أن كل مستثمر يرغب في شراء السندات يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

I.4. خصائص السندات التابعية

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعية. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعية على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

تتمثل خصائص السندات كما يلي :

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكلير) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**2 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**20 000 سند تابعي**
القيمة الإسمية	**100 000 درهم**
مدة الاقتراض	7 سنوات
فترة الاكتتاب	**من 13 إلى 17 دجنبر 2018** مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	**20 دجنبر 2018**
تاريخ الاستحقاق	**20 دجنبر 2025**
علاوة المخاطرة	بين 45 و 55 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100000 درهم في تاريخ الانتفاع
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D
تداول السندات	بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)
	لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
تاريخ تحديد سعر الفائدة	ستتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي 20 دجنبر من كل سنة.

	سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية. وسيتم أداء الفوائد في التاريخ السنوي أو في أول يوم عمل الذي يليه إذا كان هذا التاريخ لا يصادف يوم عمل.
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 2,44% وتتم مراجعته سنويا عند التاريخ السنوي للإصدار. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45 و 55 نقطة أساس، أي سعر يتراوح بين **2,89%** و **2,99%** .
	بالنسبة للسنوات الموالية، سيحتسب سعر الفائدة الاسمي للسندات التابعية بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، داخل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي.
	يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة.
طريقة حساب السعر المرجعي	عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية: يتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعية بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، في أجل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي. يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا(أساس نقدي) وتعرض طريقة الحساب كما يلي: (((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k: أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح: 365 أو 366 يوما ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 45 و 55نقطة أساس.

أداء القسيمة	تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.
	ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360 ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.
تسديد المبلغ الأصلي	سيخضع اقتراض السندات التابعية للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.
التسديد المبكر	يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعية التي أعيد شراؤها.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعية. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي ، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعية لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعية الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
القانون المطبق **المحكمة المختصة**	القانون المغربي المحكمة التجارية للدارالبيضاء
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

خصائص الشطر B ("سندات بسعر فائدة قار ، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكلير) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**2 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**20 000 سند تابعي**
القيمة الإسمية	**100 000 درهم**
مدة الاقتراض	7 سنوات
فترة الاكتتاب	**من 13 إلى 17 دجنبر 2018** مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

تاريخ الانتفاع	**20 دجنبر 2018**
تاريخ الاستحقاق	**20 دجنبر 2025**
علاوة المخاطرة	بين 55 و 65 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100000 درهم في تاريخ الانتفاع
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D
تداول السندات	بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء) لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قار** قار، يتراوح بين **3,61%** و **3,71%** (يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 3,06% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 55 و 65 نقطة أساس.
أداء القسيمة	تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360 ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال . ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.
تسديد المبلغ الأصلي	سيخضع اقتراض السندات التابعية للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزيفي الحقوق والواجبات.

التسديد المبكر	يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعية التي أعيد شراؤها.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعية. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي ، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعية لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعية الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
القانون المطبق **المحكمة المختصة**	القانون المغربي المحكمة التجارية للدارالبيضاء
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

خصائص الشطر C ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا ، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدارالبيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكلير) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**2 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**20 000 سند تابعي**
القيمة الإسمية	**100 000 درهم**
مدة الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	**من 13 إلى 17 دجنبر 2018** مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	**20 دجنبر 2018**
تاريخ الاستحقاق	**20 دجنبر 2028**
علاوة المخاطرة	بين 50 و 60 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100000 درهم في تاريخ الانتفاع
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D
تداول السندات	بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)
	لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
تاريخ تحديد سعر الفائدة	ستتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي 20 دجنبر من كل سنة.
	سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية. وسيتم أداء الفوائد في التاريخ السنوي أو في أول يوم عمل الذي يليه إذا كان هذا التاريخ لا يصادف يوم عمل.

سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا**
	بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 2,44% وتتم مراجعته سنويا عند التاريخ السنوي للإصدار. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 60 نقطة أساس، أي سعر يتراوح بين **2,94%** و **3,04%** .
	بالنسبة للسنوات الموالية، سيحتسب سعر الفائدة الاسمي للسندات التابعية بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، داخل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي.
	يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة.
طريقة حساب السعر المرجعي	عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية: يتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعية بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، في أجل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي. يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا(أساس نقدي) وتعرض طريقة الحساب كما يلي: (((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k: أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح: 365 أو 366 يوما ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 50 و 60نقطة أساس.
أداء القسيمة	تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.
	ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360 ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

تسديد المبلغ الأصلي	سيخضع اقتراض السندات التابعية للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزيفي الحقوق والواجبات.
التسديد المبكر	يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعية التي أعيد شراؤها.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعية. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعية لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعية الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

القانون المطبق **المحكمة المختصة**	القانون المغربي المحكمة التجارية للدارالبيضاء
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

خصائص الشطر D ("سندات بسعر فائدة قار، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكلير) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**2 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**20 000 سند تابعي**
القيمة الإسمية	**100 000 درهم**
مدة الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	**من 13 إلى 17 دجنبر 2018** مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	**20 دجنبر 2018**
تاريخ الاستحقاق	**20 دجنبر 2028**
علاوة المخاطرة	بين 60 و 70 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100000 درهم في تاريخ الانتفاع
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D
تداول السندات	بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء) لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قار**

	قار، يتراوح بين **3,94%** و**4,04%** (يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 3 دجنبر 2018 أي 3,06% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 60و 70 نقطة أساس.
أداء القسيمة	تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 20 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.
	ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360 ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال . ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.
تسديد المبلغ الأصلي	سيخضع اقتراض السندات التابعية للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزيفي الحقوق والواجبات.
التسديد المبكر	يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعية التي أعيد شراؤها.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعية. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعية لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس الرتبة التي توجد عليها الافتراضات التابعية الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
القانون المطبق **المحكمة المختصة**	القانون المغربي المحكمة التجارية للدارالبيضاء
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

I.5. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	التاريخ الأقصى
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	06/12/2018
2	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	08/12/2018
3	فتح فترة الاكتتاب	13/12/2018
4	إغلاق فترة الاكتتاب	17/12/2018
5	تخصيص السندات	18/12/2018
6	تبليغ نتائج العملية للمكتتبين	18/12/2018
7	التسديد / التسليم	20/12/2018
8	نشر نتائج العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	21/12/2018

I.6. الوسطاء الماليون

فئة الوسيط المالي	التسمية
المستشار المالي	**Upline Corporate Finance** 162، زاوية شارع أنفا وزنقة موليير – 20050 – الدار البيضاء – المغرب الهاتف : 71 71 99 22 05
الهيئة المكلفة بالتوظيف	**البنك الشعبي المركزي** 101، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء الهاتف : 33 25 20 22 05
المؤسسة المكلفة بالخدمة المالية للسندات	**ميديا فينانس** 27، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء الهاتف : 31 97 20 22 05

I.7. كيفيات الاكتتاب

I.7.1. فترة الاكتتاب

تبتدئ فترة الاكتتاب في هذا الإصدار يوم 12 دجنبر 2018 وتنتهي يوم 14 دجنبر 2018 مع احتساب اليوم الأخير من العملية

I.7.2. المكتتبون

يتمثل المكتتبون المشار إليهم في هذا الإصدار السندي في المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم أدناه :

1. الشركات المالية المشار إليها في المادة 20 من القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها مع مراعاة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
2. مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة 20 من القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها مع مراعاة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛

3. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي ينظمها ظهير بمثابة قانون رقم 213-93-1 الصادر في ربيع الثاني 1414 (21 شتنبر 1993) المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مع مراعاة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
4. شركات التأمين وإعادة التأمين المعتمدة كما ينظمها القانون 99-17 بمثابة مدونة التأمينات مع مراعاة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
5. صندوق الإيداع والتدبير مع مراعاة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
6. هيئات المعاش والتقاعد مع مراعاة احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛

تتم جميع الاكتتابات بشكل نقدي، مهما كانت فئة المكتتبين.

I.7.3.تحديد هوية المكتتبين

يجب على البنك الشعبي المركزي التأكد من هوية انتماء المكتتب لإحدى الفئات المبينة أدناه. ولهذا الغرض، يجب عليه الحصول على نسخة من الوثيقة التي تثبت هذه الهوية وإرفاقها بورقة الاكتتاب.

كما يجب على البنك الشعبي المركزي، الهيئة المكلفة بالتوظيف التأكد من أن ممثل المكتتبين يحظى بالقدرة على التصرف بصفته ممثلا قانونيا أو من خلال توكيل في حوزته.

وبالنسبة لكل فئة من المكتتبين، تتمثل وثائق تحديد الهوية في :

الفئة	الوثائق المرفقة
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	• صورة عن قرار الموافقة بالإضافة إلى: • بالنسبة لصناديق التوظيف المشترك، رقم شهادة الإيداع في كتابة الضبط بالمحكمة ونسخة من قرار الترخيص ؛ • بالنسبة لشركات الاستثمار ذات رأسمال متغير، رقم السجل التجاري و ونسخة من قرار الترخيص ورقم شهادة الإيداع في كتابة الضبط بالمحكمة ؛
مستثمرون مؤهلون خاضعون للقانون المغربي من غير هيئات التوظيف	نموذج التقييد في السجل التجاري يتضمن غرض الشركة ويبين انتماءهم لهذه الفئة

الجماعي للقيم المنقولة

I.7.4.كيفية الاكتتاب

يمكن لكل مكتتب المشاركة في الاقتراض بسعر فائدة قار و/أو سعر فائدة قابل للمراجعة لأجل 7 سنوات و/أو 10 سنوات. ويمكن للمكتتبين التعبير عن طلب أو عدة طلبات للاكتتاب مع تحديد عدد السندات المطلوبة والشطر المرغوب ونسبة الفائدة المكتتبة حسب كل نقطة أساس. وتكون طلبات الاكتتاب تراكمية بشكل يومي، حسب مبلغ الاكتتاب ، ويمكن تلبية طلبات المكتتبين في حدود طلبهم وفي حدود السندات المتوفرة.

لم يتم وضع حد أدنى أو أقصى للاكتتابات برسم إصدار السندات موضوع هذا البيان للمعلومات، في حدود مبلغ العملية، أي ملياري مليون درهم.

ويلزم البنك الشعبي المركزي بجمع أوامر الاكتتاب لدى المكتتبين عن طريق استمارات الاكتتاب، بشكل بات ولا رجعة فيه، والتي يتم ملؤها وتوقيعها بشكل صحيح من طرف المكتتبين وفق النموذج المرفق بهذا البيان للمعلومات.

يجب على البنك الشعبي المركزي التأكد من القدرة المالية للمكتتبين في هذا الإصدار.
من ناحية أخرى، يلتزم البنك الشعبي المركزي بعدم قبول الاكتتابات خارج فترة الاكتتاب.
يتم جمع أوامر الاكتتاب، طيلة فترة الاكتتاب من طرف البنك الشعبي المركزي. ولا يتم قبول الاكتتابات من طرف هيئة أخرى غير البنك الشعبي المركزي.
يجب ملء كل استمارة اكتتاب وتوقيعها وتأريخها من طرف المكتتب أو وكيله وتوجيهها للبنك الشعبي المركزي. ويجب أن تتم الاكتتابات نقدا ويجب التعبير عنها بعدد من السندات.

يجب على كل مكتتب التعبير عن أمره أو أوامره للاكتتاب من خلال تحديد عدد السندات المطلوبة ومبلغ الاكتتاب. يتعين على كل مكتتب أن يسلم في أجل أقصاه الثانية مساء ، طيلة فترة الاكتتاب، استمارة اكتتاب باتة ، حسب النموذج رفقته.

في حالة توكيل بتدبير المحفظة يتضمن بندا صريحا يسمح بذلك، يمكن للوكيل أن يقوم محل المكتتب.
وتعتبر استمارات الاكتتاب لا رجعة فيها بعد إغلاق فترة الاكتتاب.

I.8. كيفيات معالجة الأوامر

I.8.1.طرق التخصيص

بالنسبة للعملية موضوع هذا البيان للمعلومات وفي حدود مبلغ الإصدار السندي، تتم عملية التخصيص بأسلوب المناقصة على الطريقة الفرنسية.

وتتم طريقة التخصيص بأسلوب المناقصة على الطريقة الفرنسية كالتالي: تعتمد الهيئة المكلفة بالتوظيف التعهدات ذات علاوات المخاطر الدنيا داخل الحدين المقترحين إلى غاية وصول مبلغ الإصدار.

وتحدد الهيئة المكلفة بالتوظيف نسبة الفائدة القصوى للمناقصة التي توافق علاوة المخاطر العليا للطلبات المعتمدة. وتتم تلبية التعهدات المعتمدة بالكامل وفق نسبة الفائدة القصوى أي علاوة المخاطر العليا للطلبات المعتمدة.

وهكذا، إذا كان مبلغ الاكتتابات أقل من سقف الإصدار، سيتم تخصيص الاكتتابات المحصلة في حدود المبالغ المطلوبة بنسبة الفائدة القصوى أي علاوة المخاطر العليا للطلبات المعتمدة. وفي المقابل، إذا كان مبلغ الاكتتابات أكبر من سقف الإصدار ، نكون أمام حالتين :

- إذا كانات الاكتتابات المعتمدة معبر عنها بعدة علاوات للمخاطر ، تعطى الأولوية بالكامل لتلبية الطلبات المعتمدة المعبر عنها بعلاوات المخاطر الدنيا . أما الاكتتابات المعتمدة المعبر عنها بعلاوات المخاطر العليا ستشكل موضوع تخصيص نسبي بناء على نسبة التخصيص المحددة كما يلي :

  كمية السندات المتبقية / الكمية المعبر عنها حسب علاوة المخاطر القصوى

  وتساوي في هذه الحالة علاوة المخاطر المعتمدة علاوة الفائدة القصوى للطلبات المعتمدة وسيتم تطبيقها على جميع الاكتتابات المعتمدة ؛

- إذا كانت الاكتتابات المعتمدة معبر عنها بعلاوة مخاطرة وحيدة وسط الحدود المقترحة (مع احتساب الحدود) ، تتم تلبية جميع الطلبات المعتمدة وفق هذه النسبة بشكل مطرد بناء على نسبة فائدة التخصيص المحددة كما يلي :« الكمية المعروضة / الكمية المطلوبة المعتمدة »

إذا كان عدد السندات المطلوب توزيعه، تبعا لقاعدة النسبية المبينة أعلاه ليس عددا صحيحا، يتم جبر هذا العدد للعدد الصحيح الأدنى مباشرة. ويتم تخصيص الكسور على أساس سند لكل مكتتب، مع إعطاء الأولوية للطلبات الأقوى.
وعند إغلاق فترة الاكتتاب يتم توطيد أوامر الاكتتاب من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

وتجدر الإشارة إلى أن السقف المرخص به بالنسبة للعملية موضوع هذا البيان للمعلومات هو ملياري (000 000 000 2) درهم، ولا يمكن أن يتجاوز المبلغ المعتمد بأي حال من الأحوال ملياري (000 000 000 2) درهم.
وإذا كان عند إغلاق فترة الاكتتاب، المبلغ الإجمالي للاكتتابات المحصلة أقل من المبلغ الأقصى للإصدار (000 000 000 2 درهم) ، يتم تخصيص الاكتتابات في حدود المبلغ المحصل.
وسيتم إعطاء الأولوية للشطر C ثم A ثم B ثم D في حدود مبلغ الإصدار.

I.8.2.تدابير إلغاء الاكتتابات

إن كل اكتتاب لا يحترم الشروط المنصوص عليها في هذا البيان للمعلومات سيتم إلغاؤه من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

في حالة لم يتم اكتتاب الإصدار السندي بالكامل عند انتهاء أجل الاكتتاب، يمكن حصر مبلغ هذا الإصدار في مبلغ الاكتتابات التي تم تحصيلها بشكل فعلي.

I.9. كيفيات التسديد/ التسليم

I.9.1. كيفيات التسديد والتسليم

ستتم عملية التسديد/التسليم بين ميديا فينانس ومؤسسات الإيداع للمكتتبين في إطار المعاملات بالتراضي التي توفرها منصة ماروكلير وستتم عند تاريخ الانتفاع المقرر في 20 دجنبر 2018. يتم تسديد السندات نقدا وبدفعة واحدة وتسجل في حساب المكتتب في 20 دجنبر 2018.

وتتكفل ميديا فينانس في تاريخ الانتفاع بتقييد السندات التابعية في الحساب.

I.9.2. توطين الإصدار

تم تعيين ميديا فينانس كمؤسسة توطين العملية مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المرتبطة بالسندات المصدرة في إطار هذا الإصدار موضوع هذا البيان للمعلومات.

I.10. إجراءات نشر نتائج هذه العملية

يتم نشر نتائج العملية من طرف البنك الشعبي المركزي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية في 21 دجنبر 2018.

I.11. النظام الضريبي للسندات المصدرة

يلفت انتباه المستثمرين إلى أن النظام الضريبي المغربي مبين أدناه على سبيل الإشارة ولا يشكل جميع الوضعيات الضريبية المطبقة على كل مستثمر.
وتتم دعوة الأشخاص المعنويين الراغبين في المشاركة في هذه العملية للتأكد لدى مستشارها المالي من النظام الضريبي المطبق على حالتها الخاصة.
مع مراعاة التعديلات القانونية أو التنظيمية ، يتم بعده تفصيل النظام الجاري به العمل .

I.11.1. النظام الضريبي للمداخيل

الأشخاص الخاضعون للضريبة على الشركات

تخضع عائدات التوظيف ذات الدخل القار لاقتطاع من المصدر بنسبة 20% يتم حسمها من الدفعات التوقعية وعند الاقتضاء من المبلغ الباقي من الضريبة على الشركات برسم السنة المالية التي تم فيها الاقتطاع.
في هذه الحالة، يجب على المستفيدين عند تحصيل هذه العائدات الإشارة إلى :

- اسم الشركة ومقرها الرئيسي أو مؤسستها الرئيسية ؛
- رقم السجل التجاري و رقم القيد الضريبي للضريبة على الشركات

الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل

تخضع عائدات التوظيف ذات الدخل القار للضريبة على الدخل بنسبة :

- **30%** بالنسبة للمستفيدين الأشخاص الذاتيين غير الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام صافي الربح الفعلي أو نظام صافي الربح المبسط ؛

- **20%** يتم اقتطاعها من مساهمة الضريبة على الدخل مع حق الإرجاع بالنسبة للمستفيدين من الأشخاص المعنويين والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام صافي الربح الفعلي أو نظام صافي الربح المبسط ؛ ويجب على المستفيدين المذكورين التصريح عند تحصيل هذه المداخيل ب :

  - ✓ الإسم العائلي والشخصي والعنوان ورقم بطاقة التعريف الوطني
  - ✓ رقم القيد الضريبي للضريبة على الدخل

I.11.2. النظام الضريبي لفوائض القيمة

الأشخاص المعنويون

طبقا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب، تخضع أرباح بيع السندات وسندات الدين الأخرى حسب الحالة إما للضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات.

II. تقديم شركة الإصدار

II.1. النشاط

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تتميمه وتعديله بموجب القانون رقم 07-42 الصادر في 20 أكتوبر 2008 والقانون 08-44 الصادر في 24 غشت 2010 والقانون 14-77.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة بنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة وتسعة بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد الجهوي.

تسمية الشركة	البنك الشعبي المركزي
المقر الرئيسي	101، شارع الزرقطوني– ص.ب : 20100، الدارالبيضاء
الهاتف	(212) 522 20 25 33 / 522 22 41 11 / 522 22 25 89
الفاكس	(212) 522 22 26 99 / 522 20 93 40
الموقع الإلكتروني	www.gbp.ma

الشكل القانوني	البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم **95-17**كما تم تعديله وتتميمه[1]
تاريخ التأسيس	تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير
مدة الحياة	99 سنة
رقم السجل التجاري	السجل التجاري للدارالبيضاء رقم 28173
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي : **1- العمليات البنكية** ▪ تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون المذكور. ▪ تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب. **2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية** ▪ الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 12/96 المذكور أعلاه. ▪ في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية : ▪ مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية ؛ ▪ جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التبعة له. ولإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة : - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية؛ - المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي

[1] تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 12/96 كما تم تعديله وتتميمه.

للمغرب؛

- صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
- جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب والإدارة والهيئات المهنية؛

- الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية ، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 96-12.

بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 96-12، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية بشكل مؤقت ، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 96-12 .
- يجوز للجنة المديرية، طبقا للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.
- تلزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات – الشركات التابعة

- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية :

4-1 التسيير :

- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

4-2 الاستثمار :

- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها و سكن مستخدميها.

	4-3 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية : ▪ تحددداللجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية، وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23-12 من القانون 96. **4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة :** ▪ يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها ▪ يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل ، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية : - أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء ، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أوالجهوي. - إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج ، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية. ▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك. ▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة الحالي	▪ إلى غاية 30 يونيو 2018، بلغ رأسمال الشركة 560 546 822 1 درهم موزعا على 656 254 182 سهما.
الوثائق القانونية	▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.
النصوص التشريعية والقانونية المطبقة	▪ باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات

المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه.

- باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 96-12 ، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب ؛
- باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ؛
- باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم**10-1156** الصادر في 7 أبريل 2010 وقرار رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014 وقرار رقم **16-1955** الصادر في 4 يوليوز 2016؛
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 صادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 و 09-43 ؛
- ظهير شريف رقم1-96-246 صادر في 9 يناير 2011 معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في الجريدة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005 ؛
- ظهير شريف رقم 1-04-21 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل كما تم اعتماده بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169/16 الصادر في 14 يوليوز 2016.
- ظهير شريف رقم 1-95-03 بمثابة قانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول.
- دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل

النظام الجبائي	▪ يخضع البنك الشعبي المركزي ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	▪ المحكمة التجارية للدار البيضاء

II.2. بنية المساهمين

التطور التاريخي لبنية المساهمين

المساهمون	31 دجنبر 15		31 دجنبر 16		30 دجنبر 17		30 يونيو 2018	
	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال وحقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال وحقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال وحقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال وحقوق التصويت
البنوك الشعبية الجهوية	93 083 115	51,1%	94 787 367	52,0%	95 528 367	52,4%	95 328 367	52,3%
الخزينة	1	0,0%	1	0,0%	1	0,0%	1	0,0%
مستخدمي القرض الشعبي للمغرب	10 897 674	6,0%	8 914 526	4,9%	6 751 545	3,7%	5 644 990	3,1%
المجمع الشريف للفوسفاط	2 408 548	1,3%	0	0,0%	0	0,0%	0	0,0%
BPCE Maroc	8 224 241	4,5%	8 224 241	4,5%	8 224 241	4,5%	8 224 241	4,5%
مؤسساتيون مختارون من ضمنهم*	17 591 748	9,7%	50 025 683	27,4%	48 732 424	26,7%	48 784 648	26,8%
التعاضدية المكزية المغربية للتأمين		0,0%	9 772 289	5,4%	9 822 289	5,4%	9 822 289	5,4%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد		0,0%	10 904 158	6,0%	10 904 158	6,0%	10 904 158	6,0%
النظام العام لمعاشات التقاعد		0,0%	11 092 510	6,1%	11 092 510	6,1%	11 092 510	6,1%
أسهم متنوعة (من ضمنها أسهم متداولة في البورصة)	50 049 329	27,5%	20 269 110	11,1%	22 911 805	12,6%	24 037 172	13,2%
أسهم مملوكة ذاتيا	0	0,0%	33 728	0,0%	106 273	0,1%	235 237	0,1%
المجموع	182 254 656	100,0%	182 254 656	100,0%	182 254 656	100,0%	182 254 656	100,0%

* مساهمون يمتلكون على الأقل *5%* من رأس المال

المصدر: البنك الشعبي المركزي وبورصة الدار البيضاء

في 13 شتنبر 2011، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال حسب الطرق التالية :

- زيادة في رأس المال مخصصة لمؤسساتيين مختارين. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 3 140 838 060 درهم هم 7 813 030 سهما للبنك الشعبي المركزي بسعر 402 درهم للسهم.
- زيادة في رأس المال مخصصة مستخدمي القرض الشعبي للمغرب . ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 336 028 130 درهم هم 3 906 515 سهما للبنك الشعبي المركزي بسعر 342 درهم للسهم.

في 2 نونبر 2011 ، قرر البنك الشعبي المركزي إجراء زيادة في رأس المال بمبلغ 781 302 930 درهم من خلال دمج جزء من الاحتياطيات. وتم إنجاز هذه الزيادة في رأس المال من خلال إحداث 78 130 293 سهما جديدا بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم. وهكذا انتقل رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى 1 562 605 860 درهم موزعا على 156 260 586 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

وبتاريخ 30 ماي 2012، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال مخصصة لمجموعة BPCE Maroc في حدود 5 %. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 441 072 653 1درهم . وارتفع رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 410 242 82 درهم ليصل إلى 270 848 644 1 موزعا على 827 484 164 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

وفي 26 شتنبر 2012، قامت الخزينة العامة بتفويت 10 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية بمبلغ 3,30 مليار درهم.

بتاريخ 22 أكتوبر 2012، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال مخصصة لمجموعة شركة التمويل الدولية في حدود 5 %. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 296 076 740 1 درهم . وارتفع رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 960 570 86 درهم ليصل إلى 230 419 731 1 موزعا على 923 141 173 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

وفي السنة المالية 2012، ارتفع عدد أسهم البنك الشعبي المركزي التي تمتلكها البنوك الشعبية الجهوية لتبلغ 911 357 76 سهم (مقابل 059 948 54 سهما إلى غاية متم سنة 2011) . وتعود هذه الزيادة من جهة على شراء أسهم جديدة للبنك الشعبي المركزي في السوق ولتفويت الدولة لنسبة 10 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية في 26 شتنبر 2012.

في 17 أبريل 2014، قامت الخزينة العامة بتفويت 6 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية بمبلغ 2,055 مليار درهم.

في 25 نونبر 2015، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال مخصصة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 872 742 676 1 درهم . وارتفع رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 330 127 91 درهم ليصل إلى 560 546 822 1 درهم موزعا على 656 254 182 سهما.

إلى غاية 30 يونيو 2018، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

المساهمون	عدد الأسهم وحقوق التصويت	نسبة الامتلاك
البنوك الشعبية الجهوية	**95 328 367**	**52,31%**
البنك الشعبي لمكناس	*11 232 463*	*6,16%*
البنك الشعبي لأكادير	*11 403 641*	*6,26%*
البنك الشعبي لفاس	*11 034 099*	*6,05%*
البنك الشعبي للعيون	*5 292 257*	*2,90%*
البنك الشعبي لطنجة	*11 281 328*	*6,19%*
البنك الشعبي لمراكش	*11 103 915*	*6,09%*
البنك الشعبي للرباط	*11 391 711*	*6,25%*

البنك الشعبي للناظور	*11 357 553*	*6,23%*
البنك الشعبي لوجدة	*11 231 400*	*6,16%*
الخزينة العامة للمملكة	**1**	**0,00%**
المستخدمون	**5 644 990**	**3,10%**
مجموعة BPCE المغرب	**8 224 241**	**4,51%**
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	**10 904 158**	**5,98%**
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	**6 637 336**	**3,64%**
التعاضدية المركزية المغربية للتامين	**9 822 289**	**5,39%**
تعاضدية التأمين الشعبي	**1 819 224**	**1,00%**
سهام للتأمينات	**355 697**	**0,20%**
الصندوق المغربي للتقاعد	**4 458 662**	**2,45%**
تأمين الوفاء	**2 011 890**	**1,10%**
الملكية الوطنية للتأمين	**1 682 882**	**0,92%**
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	**11 092 510**	**6,09%**
أسهم مملوكة ذاتيا	**131 137**	**0,07%**
مساهمون مختلفون	**24 141 272**	**13,25%**
المجموع	**182 254 656**	**100,00%**

* تعاضدية التأمين الشعبي

المصدر:البنك الشعبي المركزي

II.3. مجلس الإدارة

إلى غاية 30 نونبر 2018 ، يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين :

الاسم / التسمية	الوظيفة	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد كريم منير	الرئيس المدير العام	انتداب من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 01/11/2018	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيدة زينب عباد الأندلسي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد مصطفى التراب	عضو مجلس إدارة	انتداب من طرف المجلس الإداري 27/07/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألبيرتو روزيتي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	–	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة

			المالية 2022
البنك الشعبي للرباط القنيطرة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد جليل السبتي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لمراكش بني ملال يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد نور الدين بالمحجوبي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لطنجة تطوان تمثله رئيسة مجلس إدارته الجماعية السيد سمير كلاوة	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 27/02/2001	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
الصندوق المهني المغربي للتقاعد يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد خالد شدادي	عضو مجلس إدارة	مجلس الإدارة بتاريخ 02/06/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لوجدة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد احمد محروس	عضو مجلس إدارة	مجلس الإدارة بتاريخ 15/02/2018	الجمعية العامة بتاريخ 16/05/2018	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
مجموعة BPCE المغرب يمثله السيد لورون روبان	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أدريانو أريتي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين يمثلها السيد هشام بلمراح رئيس مجلس إدارتها	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022

الجماعية

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.4. تقديم الشركات التابعة

إلى غاية 31 دجنبر 2017، يتحكم البنك الشعبي المركزي في مجموعة من الشركات التابعة تعمل في مجالات مختلفة :

الشركات التابعة*	القطاع	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	% من المنفعة	% من السيطرة
البنك الشعبي للوسط الجنوبي	بنك	66,88%	66,88%	66,88%	66,88%
البنك الشعبي لفاس-تازة	بنك	66,97%	66,97%	66,97%	66,97%
البنك الشعبي للعيون		57,34%	57,34%	57,34%	57,34%
البنك الشعبي لمراكش-بني ملال	بنك	66,35%	66,35%	66,35%	66,35%
البنك الشعبي لمكناس	بنك	66,11%	66,11%	66,11%	66,11%
البنك الشعبي للناظور-الحسيمة	بنك	65,79%	65,79%	65,79%	65,79%
البنك الشعبي لوجدة	بنك	65,92%	65,92%	65,92%	65,92%
البنك الشعبي لطنجة-تطوان	بنك	62,39%	62,39%	62,39%	62,39%
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	بنك	70,46%	70,46%	70,46%	70,46%
الشعبي بنك	بنك	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%
البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى	بنك	75,00%	75,00%	75,00%	75,00%
مغرب إنجاد الدولية	الإنجاد	77,43%	77,43%	77,43%	77,43%
CCI	صندوق استثماري	54,10%	84,10%	84,10%	100,00%
IMC	صندوق استثماري	43,50%	48,99%	48,99%	50,03%
فيفاليس	قرض الاستهلاك	87,28%	87,28%	87,28%	87,28%
ميديافينانس	سوق الرساميل	60,00%	96,87%	96,87%	100,00%
الشعبي للتأجير	التأجير طويل الأمد	83,62%	84,35%	84,35%	83,62%
الشعبي أنترناسيونال بنك	بنك أأوفشور	70,00%	89,51%	89,51%	100,00%
بنك العمل	بنك	38,59%	51,45%	44,89%	38,59%
مجموعة أبلاين	بنك أعمال	77,39%	77,39%	92,17%	100,00%
المغربية للإيجار	القرض الإيجاري	53,11%	53,11%	53,11%	53,11%
BP Shore	مجموعة قابضة	56,80%	56,80%	85,03%	100,00%
**FBCT Sakane	العقار	-	ND	49,00%	100,00%
ABI	مجموعة قابضة	68,28%	68,28%	68,28%	68,28%
M2T	ماسكة مكتب دراسات	83,74%	83,74%	100,00%	100,00%
BP REM	العقار	43,13%	43,13%	84,66%	100,00%
صندوق مساهمة II	صندوق استثماري عام	64,00%	64,00%	NC	64,00%
أطلنتيكميكروفينانس فور أفريكا	مجموعة قابضة	100%	100,00%	NC	100,00%
Africa Transaction Processing & services	تدبير قيم منقولة	100%	100%	NC	100,00%

Group (ATPS					
العقارية للاستثمار	صندوق استثماري	100,00%	100%	NC	100,00%
البنك الشعبي باتريموان	بنك	99,87%	99,87%	NC	99,87%
بنك اليسر	بنك	80,00%	80,00%	NC	80,00%

(*) : تم تقديم البنوك الشعبية الجهوية في القسم II2

(**) : صندوق توظيف مشترك خاص بالتسنيد لا يتضمن الرأسمال

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.5. تقديم البنك الشعبي المركزي

تطور القروض

يتوزع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء على الشكل التالي:

(بملايين الدراهم)	2015	2015 المفترضة	2016	2017	30/06/2018	التطور 15/16	التطور المفترض 15/16	التطور 16/يونيو 17	التطور يونيو 18 / 17
قروض الخزينة والاستهلاك	30 987	32 080	28 991	26 018	28 310	-6,44%	-9,63%	-10,26%	8,81%
قروض التجهيز	19 500	20 082	22 700	28 905	30 190	16,41%	13,04%	27,34%	4,45%
القروض العقارية	23 668	26 885	26 109	27 924	27 878	10,31%	-2,89%	6,95%	-0,16%
قروض أخرى	13 320	13 534	15 280	16 514	16 331	14,71%	12,90%	8,08%	-1,11%
الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء	**87 474**	**92 581**	**93 079**	**99 360**	**102 709**	**6,41%**	**0,54%**	**6,75%**	**3,37%**

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم دجنبر 2016، تحسن الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء مقارنة مع الحسابات المفترضة لسنة 2015 بنسبة 0,54% (من 92,5 مليار درهم إلى 93 مليار درهم) ونتج هذا الارتفاع عن قروض التجهيز (+13% من 20مليار درهم إلى 22,7 مليار درهم) و القروض الأخرى (+12,9% من 13,5مليار درهم إلى 15مليار درهم)، معوضه انخفاض قروض الخزينة وقروض الاستهلاك (−9,6%) والقروض العقارية (−2,9%).

وإلى غاية متم 2017، تطور الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء مقارنة مع متم 2016. ويعزى هذا التطور لارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك (+ 27,3 % لتصل إلى 28,9 مليار درهم) والقروض العقارية (+ 6,59 % لتصل إلى 27,9 مليار درهم) والقروض الأخرى (+ 8,08 % لتصل إلى 16,5 مليار درهم).

وإلى غاية متم يونيو 2018، ارتفع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء بنسبة 3,37% ليصل إلى 102,7 مليار درهم مقابل 93,4 مليار درهم مع متم 2017. ويعزى هذا التطور لارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك (+ 8,81% لتصل إلى 28,3 مليار درهم) والقروض العقارية (+ 4,45 % لتصل إلى 30,2 مليار درهم) .

تطور ودائع الزبناء

يتوزع جاري ودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي:

(بملايين الدراهم)	2015	الحصة	2015 المفترضة	الحصة	2016	الحصة	2017	الحصة	30/06/2018	الحصة
حسابات دائنة تحت الطلب	32 547	54,51%	37 068	55,06%	37 516	59,15%	38 608	64,46%	38 633	63,53%
حسابات الادخار	4 955	8,30%	6 449	9,58%	6 907	10,89%	7 324	12,23%	7 454	12,26%
الودائع لأجل	18 454	30,91%	20 007	29,72%	17 127	27,00%	11 441	19,10%	10 938	17,99%
حسابات دائنة أخرى	3 757	6,29%	3 797	5,64%	1 878	2,96%	2 521	4,21%	3 784	6,22%
ودائع الزبناء	**59 713**	**100,00%**	**67 321**	**100,00%**	**63 428**	**100,00%**	**59 894**	**100,00%**	**60 809**	**100,00%**
نسبة النمو	9,54%		23,50%		6,22%		-5,57%		2%	

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم 2016، سجلت ودائع الزبناء انخفاضا بنسبة 5,782%مقارنة مع سنة االمفترضة 2015 لتبلغ 63,4مليار درهم. ويعزى ذلك أساسا لانخفاض الحسابات الدائنة الأخرى (50%- لتصل إلى 1,9 مليار درهم) والودائع لأجل (- 14% لتصل إلى 17 مليار درهم).

إلى غاية متم 2017، سجلت ودائع الزبناء انخفاضا نسبته 5,57%- مقارنة مع متم 2016 لتبلغ 60 مليار درهم. ويعزى ذلك أساسا لانخفاض الودائع لأجل (33,2%- لتصل إلى 11,4 مليار درهم)

إلى غاية متم يونيو 2018، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا نسبته 2% مقارنة مع متم 2017 لتبلغ 60,8 مليار درهم.

البيانات المالية

III.1 الحساب الموطد للعائدات والتكاليف

بملايين الدراهم	2015	2016	2017	30/06/2017	30/06/2018	Δ 15/16	Δ 16/17	Δ 06-17/06-18
فوائد وعائدات مماثلة	14 967	14 971	15 457	7 497	7 947	0%	3%	6%
فوائد وتكاليف مماثلة	-4 478	-4 564	-5 021	-2 418	-2 442	2%	10%	1%
هامش الفوائد	**10 489**	**10 407**	**10 436**	**5 078**	**5 504**	**-1%**	**0%**	**8%**
عمولات محصلة	2 183	2 402	2 602	1 350	1 404	10%	8%	4%
عمولات مقدمة	-231	-314	-275	-113	-128	36%	-13%	14%
هامش على العمولات	**1 952**	**2 088**	**2 327**	**1 237**	**1 276**	**7%**	**11%**	**3%**
أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة	1 752	1 786	1 842	1 027	1 022	2%	3%	-1%
أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع	609	615	876	534	243	1%	42%	-55%
نتيجة أنشطة السوق	**2 362**	**2 401**	**2 718**	**1 562**	**1 265**	**2%**	**13%**	**-19%**
عائدات الأنشطة الأخرى	1 113	3 964	5 493	1 572	816	>100%	39%	-48%
تكاليف الأنشطة الأخرى	-575	-3 206	-4 611	-1 234	-474	>100%	44%	-62%
العائد الصافي البنكي	**15 341**	**15 655**	**16 363**	**8 216**	**8 387**	**2%**	**5%**	**2%**
التكاليف العامة للاستغلال	-6 667	-7 014	-7 438	-3 579	-3 820	5%	6%	7%
مخصصات للاهلاك ولنقصان قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	-835	-869	-954	-469	-509	4%	10%	9%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**7 839**	**7 771**	**7 971**	**4 169**	**4 058**	**-1%**	**3%**	**-3%**
تكلفة المخاطرة	-3 253	-3 323	-3 091	-1 618	-1 246	2%	-7%	-23%
نتيجة الاستغلال	**4 586**	**4 449**	**4 881**	**2 550**	**2 812**	**-3%**	**10%**	**10%**
حصة النتيجة الصافية محسوبة بطريقة حقوق الملكية	-8	6	4	2	-3	<-100%	-20%	<-100%
أرباح أو خسائر صافية عن الأصول الأخرى	106	20	-13	-3	13	-81%	<-100%	>100%
تغيرات قيم فوارق الامتلاك	-		-	-	-	NA	NA	NA
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**4 684**	**4 475**	**4 872**	**2 550**	**2 823**	**-4%**	**9%**	**11%**
ضرائب على الأرباح	-1 661	-1 436	-1 460	-783	-871	-14%	2%	11%
النتيجة الصافية	**3 023**	**3 038**	**3 412**	**1 766**	**1 951**	**1%**	**12%**	**10%**
النتيجة – حصة البنوك الشعبية الجهوية	-	-	-	-	-	NA	NA	NA
النتيجة خارج المجموعة	511	395	569	239	396	-23%	44%	66%

النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي	**2 511**	**2 643**	**2 843**	**1 527**	**1 556**	**5%**	**8%**	**2%**

المصدر : البنك الشعبي المركزي – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

III.2 الحصيلة الموطدة

الأصول

بملايين الدراهم	2015	2016	2017	يناير 2018	30/06/2018	Δ 15/16	Δ 16/17	Δ 01-18/06-18
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	9 666	14 702	11 157	11 056	12 943	52%	-24%	17%
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	25 335	37 244	41 666	56 115	53 206	47%	12%	-5%
أصول مالية مملوكة لغاية المعاملات				*41 666*	*43 959*	*NA*	*NA*	*6%*
أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة				*14 449*	*9 247*	*NA*	*NA*	*-36%*
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	26 512	35 993	41 712	26 792	21 992	36%	16%	-18%
أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير.				*22 710*	*17 694*	*NA*	*NA*	*-22%*
أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير.				*4 083*	*4 298*	*NA*	*NA*	*5%*
أصول مالية متاحة للبيع	*26 512*	*35 993*	*41 712*			*36%*	*16%*	*NA*
سندات بالكلفة المهلكة	16 105	15 249	13 102	13 102	13 031	-5%	-14%	-1%
القروض والديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتبرة في حكمها	19 798	11 877	19 279	19 179	15 744	-40%	62%	-18%
القروض والديون المطلوبة من الزبناء	210 134	213 853	228 709	224 644	232 622	2%	7%	4%
أصول الضريبة المستحقة	731	1 131	1 092	1 092	1 512	55%	-3%	38%
أصول الضريبة المؤجلة	480	652	1 431	3 261	3 675	36%	>100%	13%
حسابات التسوية وأصول أخرى	8 913	7 521	10 136	10 136	9 983	-16%	35%	-2%
المساهمات في شركات وفق طريقة حقوق الملكية	43	38	40	40	17	-12%	5%	-56%
أصول ثابتة ملموسة	9 120	11 217	12 668	12 668	13 954	23%	13%	10%
أصول ثابتة غير ملموسة	737	907	1 014	1 014	1 068	23%	12%	5%
فارق الامتلاك	1 253	1 327	1 539	1 539	1 527	6%	16%	-1%
مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**328 829**	**351 711**	**383 545**	**380 638**	**381 275**	**7%**	**9%**	**0%**
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	550	539	845	845	1 342	-2%	57%	59%
الخصوم المالية بالقيمة العادلة		-	-	-	-	NA	NA	NA

حسب النتيجة									
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	-	-	-	NA	NA	NA	
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	25 804	33 908	42 162	42 162	38 984	31%	24%	-8%	
ديون تجاه الزبناء	250 313	259 738	273 475	273 475	278 705	4%	5%	2%	
ديون ممثلة بسند	-	-	-	-	-	NA	NA	NA	
سندات الدين المصدرة	224	133	706	706	653	-41%	>100%	-7%	
خصوم الضريبة المستحقة	1 100	1 211	1 446	1 446	1 626	10%	19%	12%	
خصوم الضريبة المؤجلة	436	503	532	532	655	15%	6%	23%	
حسابات التسوية وخصوم أخرى	5 721	7 171	7 310	7 310	10 279	25%	2%	41%	
المؤن التقنية لعقود التأمين	847	3 365	5 086	5 086	1 430	>100%	51%	-72%	
مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات	2 318	2 652	3 200	4 039	3 980	14%	21%	-1%	
إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	2 642	3 215	3 656	3 656	3 693	22%	14%	1%	
ديون ثانوية	2 676	1 120	5 299	5 299	5 261	-58%	>100%	-1%	
رأس المال و احتياطات مرتبطة	19 776	20 498	21 361	21 361	22 330	4%	4%	5%	
احتياطات موطدة	11 847	12 405	13 681	11 225	10 466	5%	10%	-7%	
– حصة المجموعة	3 700	4 134	4 445	2 465	2 957	12%	8%	>100%	
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	-	-	-	-	-	NA	NA	NA	
– حصة الأقليات	8 148	8 271	9 236	8 760	7 509	2%	12%	-14%	
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	1 551	2 215	1 374	84	-79	43%	-38%	<-100%	
– حصة المجموعة	1 231	1 504	927	175	17	22%	-38%	-90%	
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	-	-	-	-	-	NA	NA	NA	
– حصة الأقليات	321	711	447	-92	-96	>100%	-37%	5%	
النتيجة الصافية للسنة المالية	3 023	3 038	3 412	3 412	1 951	1%	12%	-43%	
– حصة المجموعة	2 511	2 643	2 843	2 843	1 556	5%	8%	-45%	
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	-	-	-	-	-	NA	NA	NA	
– حصة الأقليات	511	395	569	569	396	-23%	44%	-30%	
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**328 829**	**351 711**	**383 545**	**380 638**	**381 275**	**7%**	**9%**	**0%**	

المصدر : البنك الشعبي المركزي – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

IV. المخاطر

يتوفر البنك على منظومة تتماشى وافضل المعايير الدولية. وتسمح لها بنية الحكامة المندمجة برصد المخاطر التي تواجهها ووضع نظام للمراقبة مناسب وفعال وإعداد نظام للتتبع وإعادة التقويم.

وتتوزع مسؤولية مراقبة وقياس وتوجيه المخاطر بين :

- أجهزة الحكامة والتوجيه (اللجنة المديرية، مجلس الإدارة، لجنة الافتحاص، لجنة تدبير المخاطر، لجنة الاستثمار...) ؛
- المديرية العامة لمخاطر المجموعة والوظائف الأخرى الخاصة والمنخرطة في تتبع المخاطر (الائتمان والسوق والمالية والتشغيلية) ؛
- الأجهزة المكلفة بالمراقبة الداخلية.

1. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسارة المترتبة عن تخلف مقترض عن سداد ديونه (سندات، سلفات بنكية، ديون تجارية...). وتتوزع هذه المخاطر على مخاطر التخلف عن الأداء الناتجة عن تقصير أو تأخير من طرف المقترض في سداد أصل الدين و/أو فوائده ومخاطر حول نسبة فائدة التحصيل في حالة التخلف عن السداد ومخاطر تراجع جودة محفظة الائتمان.

لمحة عن منظومة تدبير مخاطر الائتمان

تقوم منظومة مراقبة وتدبير مخاطر الائتمان بالأساس على المحاور التالية :

- اتخاذ القرار بشكل جماعي ويتجسد من خلال إحداث لجان للقروض على كافة المستويات (اللجان الجهوية للقروض، لجنة القروض للبنك الشعبي المركزي: اللجنة الداخلية للقرض، لجنة تحصيل المخاطر الكبرى...) ؛
- الفصل بين أشغال الهيئات التجارية وتلك المكلفة بتقييم وتتبع وتدبير المخاطر المرتبطة بالقروض ؛
- تحديد اختصاصات وكيفيات تسيير جميع اللجان بواسطة دوريات.
- الرصد المبكر لمخاطر تخلف الأطراف المقابلة
- تتقيط المقاولات والمهنيين والتتقيط عند منح القروض للخواص
- التفاعل عند التحصيل.

وتم تحديد هذه المحاور ضمن إطار عام يستجيب للمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من طرف بنك المغرب. وداخل البنك الشعبي المركزي، تستجيب منظومة تدبير المخاطر ونظام المراقبة الداخلية كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة إلى تتبع مشخص للأنشطة المدرة للمخاطر. ويقوم هذا التتبع المنجز على كافة أصعدة البنك حول منظومة تشغيلية تتكون من ثلاثة عناصر :

- تقييم وتتبع مستقلين لجودة المخاطر،
- تتبع خاص للمخاطر الرئيسية ومخاطر التركيز،
- تتبع دائم وعن قرب للقروض الحساسة.

يتكامل هذا الجهاز تدريجيا مع إطار استساغة الخطر، بالارتكاز على بنية الحكامة الخاصة بنا، وثقافة تدبير المخاطر قوية الترسخ.

نظام التنقيط الداخلي

لقد وضع البنك نظاما للتنقيط يتماشى مع المتطلبات التنظيمية من حيث الخدمة والاستعمال، قابل للتطبيق على كافة الأطراف المقابلة، سواء تعلق الأمر بدول ذات السيادة، ببنوك أو بشركات. وتعد الشركات التي تشتغل في قطاع الإنعاش العقاري مؤهلة من خلال تنقيط المشاريع. ويخضع الزبناء من الخواص للتنقيط عند منح القروض الاستهلاكية والعقارية.
وفي سياق آخر، البنك ملتزم في مشروع هيكلة يهدف إلى بناء نظام تنقيط بالتجزئة سيصلح لبناء شطره الثاني اللازم للانتقال إلى نهج 'التنقيط الداخلي'.
يشكل نظام التنقيط محرك جهاز تدبير مخاطر الائتمان ويرتكز على سلسلة من النماذج تتلائم مع كل فئة من الأصول.
كما يتجلى التنقيط في إعطاء نقطة لكل طرف مقابل حسب سلم مكون من 8 درجات (من A إلى H انطلاقا ابتداء من أفضل المخاطر إلى الأسوء) علاوة على التخلف في الأداء. ويتم ربط كل درجة بمجال للتنقيط واحتمال للتخلف. ويشكل التنقيط أحد المعايير الأساسية لسياسة منح القروض.

ويتم إعطاء النقطة في وقت تكوين ملف القرض، وتتم مراجعتها على الأقل مرة واحدة في السنة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا إيلاء الاهتمام للانسجام بين القرارات المتخذة والمستوى المقدر للمخاطر الذي تولده كل نقطة، وهي على سبيل المثال مختلف المعلومات النوعية والكمية التي تتضمها الشبكة.

ويشكل التنقيط أيضا محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، من خلال تحليل المحفظة التي جرى تنقيطها وتطور توزيعها. وبالنسبة للأطراف المقابلة التي تعاني من تدهور جودة المخاطر (نقط Gو H) فإنه يتم تتبعها بشكل خاص بإخضاعها لفحص على مستوى لجان المخاطر.
علاوة على ذلك، وفي إطار أشغال الصيانة المستمرة لأداة تصنيف الشركات، حددت المجموعة سلسلة من الاختبارات لقياس فعالية نماذج التنقيط من حيث التمييز، وتوقع الفشل والاستقرار. ويتم إجراء هذه الاختبارات المعروفة باسم backtesting سنويا لضمان استمرارية نماذج التقييم، والقيام بإجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.
وإلى غاية 31 دجنبر 2017، يتمثل توزيع المحفظة المصنفة كما يلي :

توزيع المقاولة الكبرى* من حيث العدد والجاري

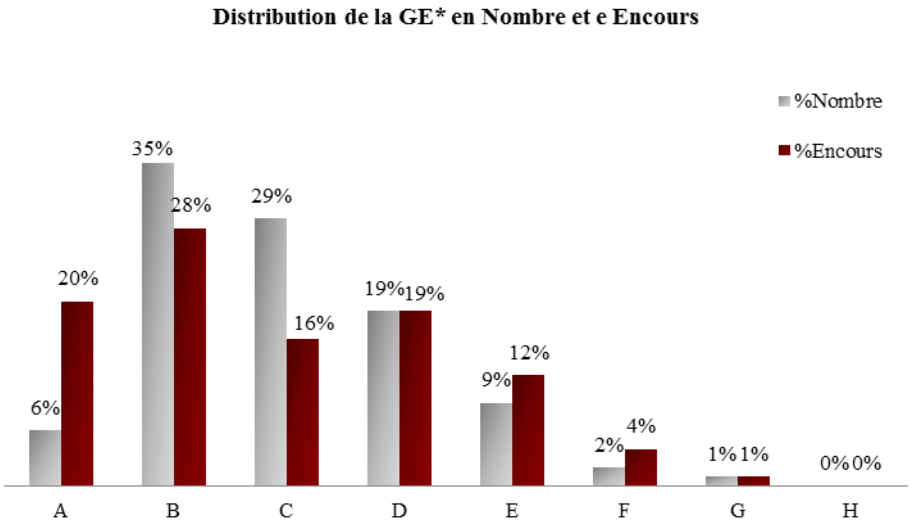

* المقاولة الكبرى : مقاولة يفوق رقم معاملاتها او يساوي 50 مليون درهم

توزيع المقاولة الصغيرة و المتوسطة* من حيث العدد والجاري

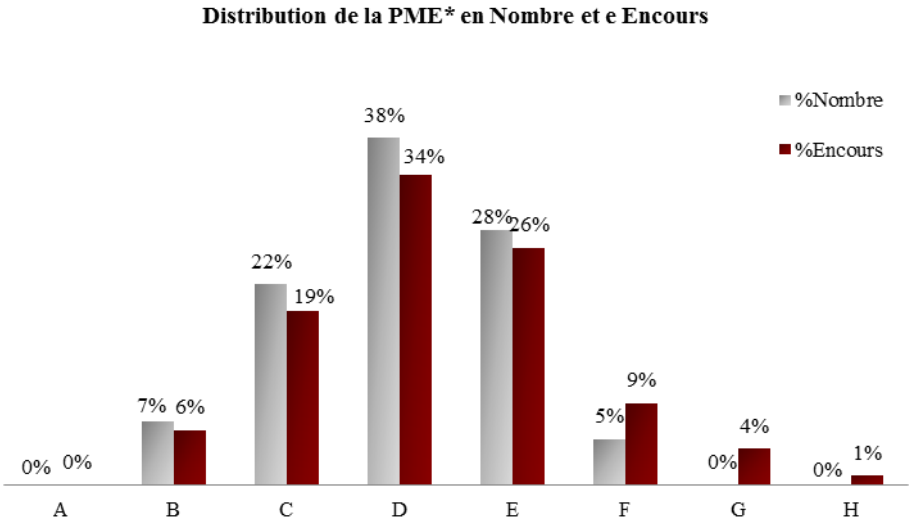

* المقاولة الصغيرة والمتوسطة : مقاولة يتراوح رقم معاملاتها بين 3 و 50 مليون درهم

يظهر تحليل محفظة قطاع المقاولة الصغرى والمتوسطة والمقاولة الكبرى توزيعا مطمئنا للمخاطر . بحيث تتركز المحفظة من حيث العدد والجاري على النقط المتراوحة بين الأصناف A و E . .

ويتركز في النقط A و B و C 69% من المقاولات الكبرى المصنفة من حيث العدد، مما يوافق 64% من الجاري في دجنبر 2017 . وبالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ، تمثل الأصناف B و C و D 67% من حيث العدد و 59% من حيث الجاري في دجنبر 2017.

توزيع المقاولة الصغرى والمهنيين* من حيث العدد والجاري

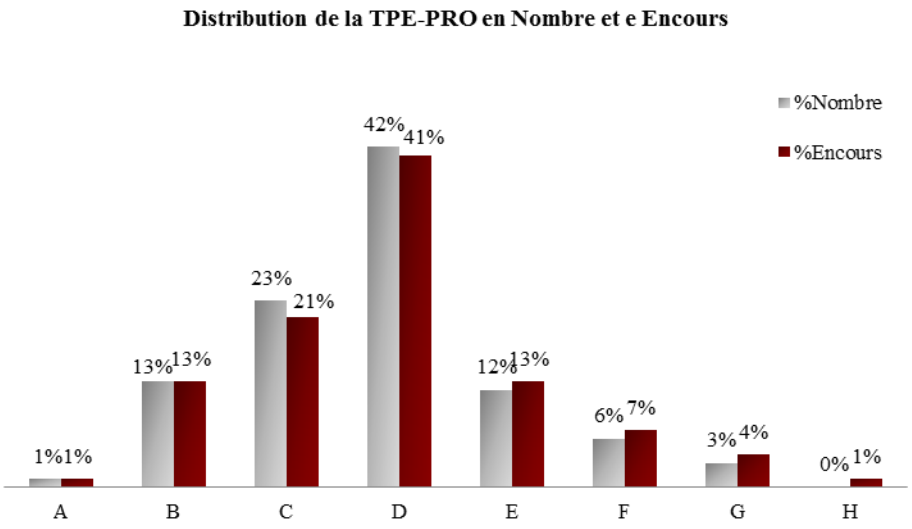

يظهر تحليل محفظة قطاع المقاولة الصغرى والمهنيين تركيزا في الصنفين B و E . مما يكشف عن مستوى متحكم فيه للمخاطر في هاتين الفئتين.
وتتركز في الصنفين B و E 89% من المقاولات الصغرى والمهنيين مع 88% من الجاري الإجمالي في هذه الفئة.

منظومة تتبع مخاطر التركيز

تشكل مخاطر التركيز موضوع تتبع دقيق من طرف البنك ليستجيب من جهة للقواعد الاحترازية التي تفرضها متطلبات قسم المخاطر ومن جهة أخرى ضمان التنوع اللازم لتخفيف المخاطر.

وتم إنجاز منظومة تدبير وتتبع مخاطر التركيز حول العناصر التالية :

- اهتمام خاص بالتعهدات كلما تجاوز مستواها 5 % من الأموال الذاتية للبنك ؛
- إجراءات دراسة 100 مخاطر الأولى بمعنى الطرف المقابل أو مجموعة الأطراف المقابلة المرتبطة (حوالي 55 مقاولة خارج الشركات التابعة) ؛
- إجراءات مراجعة المحفظة التي ترتكز على قاعدة من بيانات المخاطر تم إحداثها وإغناؤها باستمرار من طرف مختلف التطبيقات التي تمكن من رفع جميع المعلومات اللازمة لدراسة مجمعة لمحفظة معينة (قاعدة المجموعات والتعهدات، مركزيات الحصيلة الذاتية للبنك، قاعدة التنقيط...) ؛
- منظومة الحدود الفردية والقطاعية تشكل القواعد الأولى لمحيط استساغة المخاطر.

القروض بواسطة الدفع	ب % من الاستعمالات الإنتاجية للقرض الشعبي للمغرب (*)
100 من المخاطر الأولى للقرض الشعبي للمغرب	68%
الأطراف المقابلة المستوفية لتصريح بنك المغرب (*)	36%

(*) خارج الشركات التابعة

مناهج مراجعة المحفظة

تشكل مراجعة المحفظة أكثر فاكثر أداة مهمة في منظومة مراقبة وتدبير مخاطر التكيز الكبرى. وتأتي لتكمل المناهج التقليدية للمراجعة لسنوية للملفات والتتبع الدائم للتعهدات، استنادا على معايير الاستعمال في مجال تقييم مخاطر الائتمان (معطيات خاصة بالقطاعات، العناصر الكمية والكيفية المتعلقة بالطرف المقابل ومجموعة الانتماء...).

ويهم تنقيط المحفظة مجموعة من الأصول يتم تجميعها حسب قطاع معين وحسب أصناف المخاطر ومستوى التعهدات...

ومن خلال تحليل شامل ومتزامن لمحفظة معينة مما يسفر عن تصنيف منسجم للاطراف المقابلة وإجراء تحديد للحدود الفردية.

ويسمح التناسق في الآراء بين الوظائف التجارية والمكلفة بالمخاطر للأجهزة العليا بالتوفر على الرؤية اللازمة لاتخاذ القرار لا سيما فيما يخص السياسة التجارية المعتمدة تجاه محفظة معينة (تطوير علاقات ، تعزيز الضمانات...).

منظومة استساغة مخاطر الائتمان

في إطار التكوين التدريجي لمنظومة استساغة المخاطر اللازمة للتوجيه الاستراتيجي للبنك، تمت مراجعة الحدود القطاعية بشكل معمق في سنة 2017 لتستكمل في سنة 2018 من خلال مراجعة الحدود عبر مجموعات الأطراف المقابلة:

حدود التركيز القطاعي: يرتكز هذا النهج الجديد على معايير نوعية وكمية ويجمع بين قياس درجة خسارة القطاعات مع قدرة هذه الأخيرة على التطور من أجل تحديد أقصى مستويات الالتزام التي ينبغي عدم تجاوزها بالنسبة لكل قطاع. هذه الحدود الجديدة تمكن من توجيه استراتيجية التنمية والتمركز القطاعي للبنك.

حدود التركيز الفردي: اعتمادا على منهجية مراجعة المحفظة، تشكل المخاطر الرئيسية للبنك موضوع تحليل مجمع يسمح بالقيام بتصنيف من خلال مستويات المخاطر.

بناء على هذا التصنيف، ومن خلال إدماج معايير أخرى (طبيعة ومستوى النشاط، أموال ذاتية للطرف المقابل والبنك والحدود القطاعية...) ووضع حدود عبر مجموعات الأطراف المقابلة بعد مصادقة اللجان المختصة.

تدابير تتبع القروض الحساسة

تهدف تدابير تتبع المخاطر الحساسة إلى تحديد بشكل قبلي للإشارات المتقدمة لتراجع مفترض في وضعية الزبناء بغية معالجة هذه الحالات بشكل سريع في الوقت الذي تكون فيه عمليات حماية مصالح البنك أكثر نجاعة وأقل تكلفة.

يتم تحديد وتتبع هذه الديون بشكل مشترك من طرف وظائف المخاطر و المحاور المهنية بوتيرة شهرية.

وتتمثل الآلية الموضوعة في تبادل المعلومات بشكل دائم مع مدبري العلاقة حول كل وضعية بغية الشروع في التداولات التي تفرضها التسوية المحتملة للدين.

وبالنسبة للحالات التي تتكرر باستمرار خلال 3 أشهر والتي لم تسجل أي تقدم في وضعيتها، يتم إدراجها في قائمة " Watch List" بعد موافقة اللجنة المسؤولة.

ولهذا الغرض، تشكل قائمة الديون الحساسة « **Watch List** » التي تجسد نتيجة عمليات المراقبة المذكورة موضوع تتبع يسمح للبنك بالحفاظ زمنيا على مؤهلاته في التحصيل.

وعلى مستوى التموين، تشكل قائمة الديون الحساسة « **Watch List** » قلب منظومة تحديد حجم المؤونات على أساس جماعي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمخاطر العامة (على أساس حسابات الشركة).
وذلك ما يمكن من تحقيق تناسق فعال بين نظام تدبير المخاطر ونظام التموين.

III. مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسارة أو التعرض الخاص بمحفظة التداول. وتنتج هذه المخاطر عن نمو سلبي لمعايير السوق (معدل الصرف، نسبة الفائدة، أسعار سندات الملكية ، تغيرات الأدوات المالية المشتقة).
وبغية تأطير والتحكم في مخاطر السوق، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تطابق المعايير الدولية في المجال. وترتكز هذه المنظومة على مبادئ توجيهية واضحة و سياسات ومساطر داخلية تتماشى و مستويات المخاطر المسموح بها وأهداف المردودية، وذلك بشكل يتلاءم مع الأموال الذاتية للبنك.
تسمح المبادئ التوجيهية لاستراتيجية مخاطر المجموعة ب:

- التحكم في مخاطر التعرضات
- تأمين تطور أنشطة السوق الخاصة بالمجموعة في إطار التوجهات الاستراتيجية للمخطط متوسط الأمد والمقتضيات التنظيمية،
- اعتماد أفضل الممارسات في مجال تدبير المخاطر بالنسبة لكافة أنشطة المجموعة

يتم تجسيد مستوى المخاطر المسموح به الذي يطبقه البنك في مواجهة مخاطر السوق من خلال تدبير الحدود وتفويض الصلاحيات. ويتم تحديد المستويات المسموح بها بشكل لا ينجم عن التعرضات لمخاطر السوق خسائر قد تضر بالمتانة المالية للبنك وتعريضه لمخاطر غير معتبرة أو مهمة.

منظومة تدبير وتتبع مخاطر السوق

بغية تأطير مخاطر السوق في مختلف أنشطة السوق وضمان مراقبتها، وضعت المجموعة منظومة تقوم على أربعة محاور:

- نظام تفويض السلط يحدد منهج الطلب والتصديق على الحدود والترخيص بالتجاوزات،
- نشاط التوجيه والتحكيم بين مختلف أنشطة السوق عبر لجنة التوظيف،
- نشاط تتبع ومراقبة مؤشرات المخاطر من طرف هيئات وأجهزة مراقبة مخاطر السوق،
- مجموعة من آليات تدبير ومراقبة مخاطر السوق،

يتم تتبع مخاطر السوق الناتجة عن المحفظة البنكية وتدبيرها وإدماجها في إطار تدبير المخاطر البنيوية للنسب والسيولة.

الحدود المطبقة

يتم تطبيق تدابير الحدود على كافة أنشطة السوق المرتبطة بمحفظة التداول وتشمل حدود الجاري حسب المحفظات وحدود المدة والحساسية لأسعار الفائدة و حدود المنتجات المشتقة وحدود التركيز حسب أصناف الفصول وحسب سهم المجال

الاستثماري لمحفظة الأسهم. يتم تعزيز هذه التدابير بحدود القيمة المعرضة للمخاطر مثل الحدود العامة حسب المحفظات وحسب أصناف عوامل المخاطر. وتقوم منظومة حدود المخاطر على شبكة لتفويض الصلاحيات حسب الأدوات المالية وحسب الأسواق وحسب المتدخلين. وتقوم دورية داخلية بتأطير تدابير الاقتراح والمصادقة على الحدود.

آلية تتبع وتدبير المخاطر

يعتمد تقييم البنك لمخاطر السوق على الجمع بين مجموعتين من التدابير التي تمكن من تكميم المخاطر الافتراضية: حساب القيمة المعرضة للمخاطر من جهة، واستخدام تدابير الحساسية وسيناريوهات الضغط من جهة أخرى.

تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر الخسارة القصوى المفترضة التي يمكن أن تتكبدها محفظة جراء تحركات سلبية لمعايير السوق، لمدة محددة وعلى مستوى نطاق ثقة معين. يحتفظ البنك بنطاق ثقة مع أفق يوم واحد، بالاعتماد على سنتين من المعطيات المسجلة. وهو ما يمكن من تتبع، كل يوم بيومه، مخاطر السوق التي يتخذها البنك فيما يخص أنشطة التجارة في الظروف السوق العادية.

إن الطريقة المعتمدة في حساب القيمة المعرضة للمخاطر هي تلك المرتبطة بنموذج تاريخي يرتكز على سيناريوهات تاريخية لعوامل المخاطر المرتبطة بمحفظة التداول. يأخذ هذا النموذج ضمنيا بعين الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل المخاطر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر الشاملة بالنسبة لمجموع أنشطة التفاوض، حسب طبيعة الأداة وحسب صنف عوامل المخاطر.

ووعيا منها بحدود نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، تدرج المجموعة في منظومتها الخاصة بالمراقبة تحاليل وحدود للحساسية.

وبه يتم تقدير التأثيرات من حيث الأرباح والخسائر انطلاقا من سيناريوهات معيارية أو سيناريوهات ضغط، وذلك بالنسبة لمحفظة البنك برمتها. ويتم اختيار هذه السيناريوهات من ضمن ثلاث فئات وهي: سيناريوهات مثبتة سابقة وسيناريوهات افتراضيه وسيناريوهات معاكسة.

يتم تتبع مخاطر السوق بشكل يومي من طرف مديرية الوظائف الوسطى ومديرية المخاطر المالية ومخاطر الأسواق. وتتأكد لجنة تدبير المخاطر عبر تقارير دورية من مستويات التعرض والمردودية والمخاطر المرتبطة بأنشطة السوق واحترام المقتضيات التنظيمية والتقيد بإجراءات الحدود.

ويتضمن التقرير المقدم لمختلف اللجان فضلا عن تحليل حساسيات المحفظات وعمليات محاكاة في حالة سيناريوهات قصوى تراعي بنية المحفظات والارتباطات مع مختلف عوامل المخاطر.

IV. مخاطر الأصول والخصوم

تهدف استراتيجية تدبير المخاطر العامة للنسب والسيولة إلى التحكم في المخاطر كما تنص على ذلك المساطر التنموية التي تعتمدها المجموعة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على المبادئ الرئيسية التالية:

- توجيه الأنشطة التنموية في مخطط متوسط الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر النسبة والسيولة.
- الحفاظ على بنية قارة ومتنوعة لودائع المجموعة مع التحكم في المؤهلات التنموية للتعهدات
- التحسين التدريجي للفارق الإجمالي بين النسب، بغية الحفاظ على نوع من التوازن بين مختلف الأنشطة من حيث المستوى المقدر للمخاطرة فيما يخص النسب والسيولة.
- تطوير الموجودات ذات النسب المتغيرة من أجل تحصين جزء من الحصيلة إثر تطور غير ملائم لأسعار الفائدة.

المخاطر العامة لنسب الفائدة

تمثل المخاطر الإجمالية للنسب الخسارة الناتجة عن التطور السلبي لأسعار الفائدة على مستوى حصيلة البنك الكلية بالنظر إلى قدرتها على تحويل الادخار والموارد إلى تشغيلات منتجة.

يعتبر تحليل المخاطر الإجمالية للنسب معقدا، بسبب ضرورة تكوين افتراضات تتعلق بسلوك المودعين بخصوص آجال الودائع المستردة تعاقديا تحت الطلب وعلى مستوى الأصول والخصوم غير الحساسة إزاء سعر الفائدة بشكل مباشر. عندما تكون الخصائص السلوكية لمنتج مختلفة عن خصائصه التعاقدية، يتم تقييم الخصائص السلوكية من أجل تحديد مخاطر سعر الفائدة الحقيقية الكامنة.

يتم إجراء عمليات تقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطر الإجمالية للنسب على النحو التالي:

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عند حصر البيانات التركيبية
- كإجراء مساندة لعمليات التخطيط (مرحلة بيان التوجهات الاستراتيجية ومرحلة تحديد إطار المخطط المالي المتوسط الأمد)، باعتبارها إجراء للمصادقة النهائية على المخطط المتوسط الأمد.
- بمناسبة تغيرات مهمة في جداول التسعيرات من أجل تقييم التأثيرات.

يرتكز هذا الجهاز المراقباتي على:

- منهجية للتقييم تقوم على مقاربة الفوارق. تتم ترجمة ذلك من خلال تصنيف الموجودات والمطلوبات حسب نوع الاستحقاق ومعدل الفائدة (ثابت ومتغير) مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المدة المتبقية والوضع المستقبلي (مقاربة توقعية في أفق 3 سنوات ووفق افتراضات المخطط المتوسط الأمد).
- نظام إعداد تقارير كل ثلاثة أشهر ترفع إلى لجنة تدبير المخاطر حول مستويات التعرض للمخاطر، واختبارات الضغط حول تأثير ذلك على العائد الصافي البنكي وعلى الأموال الذاتية، وكذا النمو التوقعي للنسب الاحترازية.
- نظام حدود يراعي تأثيرات المخاطر على العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية، كما تم تحديده من طرف لجنة تدبير المخاطر والتقيد بالقوانين وصادقت عليه اللجنة المديرية.

يهدف التدبير الكلي للنسب، من خلال هذا الجهاز إلى زيادة تأثير النسب على الربح وعلى الأموال الذاتية بالارتكاز على حساب الفوارق الستاتيكية والديناميكية حسب الوثيرات التي تم تحديدها فيما سبق.

مخاطر السيولة

يمكن أن تنجم هذه المخاطر عن بنية الحصيلة بفعل الفوارق بين الاستحقاقات الفعلية لعناصر الأصول والخصوم واحتياجات تمويل الأنشطة المستقبلية وسلوك الزبناء أو بفعل اختلال مفترض في الأسواق أو في الظرفية الاقتصادية.

آلية تدبير المخاطر العامة للسيولة

ويهدف تدبير مخاطر السيولة إلى ضمان الاستفادة من الأموال الضرورية بقصد أداء التعهدات المالية عند حلول أجل استحقاقها. ويتم تدبير هذه المخاطر عبر الحفاظ على مستوى كاف من السندات السائلة وتموين بأموال قارة ومتنوعة. وتتكون محفظة السندات بشكل أكبر من سندات الخزينة وبدرجة أقل من الوضعيات على الأسهم السائلة وعلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

يرتكز تدبير السيولة على:

- تتبع مختلف نسب السيولة حسب المقتضيات الداخلية وتلك المترتبة عن القوانين
- إعداد جدول استحقاق للسيولة يقوم على مختلف السيناريوهات الديناميكية وعلى أفق خطط الأمد المتوسط. إضافة إلى إعداد جدول للسيولة الساكنة يقدم معلومات حول حالة سيولة البنك على الأمدين المتوسط والطويل.
- مواكبة محفظة الاستثمار وإعداد إسقاطات تدفقات الخزينة.
- المحافظة على تشكيلة متنوعة لمصادر التمويل ومتابعة تركيز الودائع حسب نوعية المنتوج والمقابل مع القيام بتتبع منتظم لتجمع أكبر عشر مودعين.
- الحفاظ على علاقات متميزة مع المؤسسات المستثمرة والشركات الكبرى.

وتشكل الودائع عند الطلب للزبناء (حسابات جارية وحسابات الادخار) حصة مهمة للتمويل العام للمجموعة والذي أظهر استقراره مع تعاقب السنين. علاوة على ذلك، تواصل برنامج افتتاح الوكالات في سنة 2017 و من المرتقب استمراره طيلة مدة المخطط متوسط الأمد، مما يعزز وتيرة جمع ودائع الزبناء.

من ناحية أخرى، يعتبر البنك الشعبي المركزي متدخلا مهما في الأسواق النقدية وللسندات عن طريق أنشطته في الأسواق. وتسمح وضعية البنك الشعبي المركزي باللجوء على الأجل القصير لعمليات الحفظ لدى بنك المغرب والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

V. مخاطر التشغيل

منظومة تدبير مخاطر التشغيل

طورت المجموعة أدوات للتدبير وتدابير لتعزيز التحكم في مخاطر التشغيل. وتم تعريف هذه الأخيرة بكونها مخاطر التعرض لضرر محتمل يرجع لعدم توافق أو لخلل يعزى للمساطر، للأشخاص، للأنظمة أو للأحداث الخارجية. هذا التعريف الخاص بمخاطر التشغيل يشمل المخاطر القانونية ومخاطر السمعة، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية.
بعيدا عن المتطلبات التنظيمية لتوزيع الأموال الذاتية فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، تهدف الآليات التي تم وضعها إلى تنفيذ توصيات بنك المغرب بشكل أفضل والممارسات الموصى بها في اتفاقات بازل II. وبصفة عامة، فهي تندرج في نظام تحسين مستمر:

- تجميع المعطيات على المخاطر (المحتملة) و/أو الحوادث (المثبتة)
- تحليل هذه المخاطر و/أو الحوادث وتقييم نتائجها المالية
- تسليم المعطيات المتعلقة بالمخاطر و/أو الحوادث وتقدير التعرض لمخاطر التشغيل
- الشروع في اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية التي تصبح ضرورية من أجل خفض التأثيرات واحتمال وقوع أحداث المخاطر.

تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل

يتمحور تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل على مستوى المجموعة حول:

- الوظيفة المركزية على مستوى البنك الشعبي المركزي الذي يتكلف بتصميم وقيادة الأدوات المنهجية والمعلوماتية
- مسير للمخاطر على مستوى البنوك الجهوية، تناط بهم مهمة ضمان التناوب على الوظيفة المركزية على مستوى البنوك الشعبية الجهوية
- مراسلون يتم تعيينهم حسب المهنة في إطار مساطر تحصيل الخسائر. وتتمثل مهمتهم في تحديد خسائر التشغيل وتأريخها ضمن منظومة تدبير المخاطر المشتركة بين جميع وكالات البنك الشعبي وبعض فروعه
- مراسلون على مستوى الشركات التابعة للبنك الشعبي والذين يعملون على ضمان تنفيذ منهجية ووسائل مخاطر التشغيل بتنسيق مع الآلية المعتمدة داخل المجموعة.

أهم أدوات تدبير مخاطر التشغيل

وتتمثل الأدوات المنهجية الأبرز في المحاور الأربعة التالية : خارطة مخاطر التشغيل وتدابير جمع العوارض وتتبع المخاطر المتعلقة بالأنشطة المرحلة وخطة استمرارية النشاط.

خارطة المخاطر

تعتمد هذه المقاربة على مناهج مرجعية وتعتمد التقطيع الذي وضعه التنظيم. ومن خلال ورشات مع الخبراء المهنيين، يتم تحديد ووصف أحداث المخاطر. ويتم بعد ذلك تقييم هذه الأحداث وفق معيارين وهما الوتيرة والتأثير المالي.

ويتم تقييم آلية التحكم في المخاطر لكل حادث يتعلق بالمخاطر حسب ثلاث مستويات: مرضي، يتطلب تعزيز، أو غير مرض.

وتمكن الخرائط من الحصول على رؤية هرمية وإعطاء الأولوية لخطط العمل حسب التخصص. بصفة عامة، يتم إدراج مخططات الأعمال السابقة الذكر في المشاريع التي أطلقها البنك وتتبعها في إطار مخطط ELAN 2020.

تجميع العوارض

وفقا للقوانين التنظيمية، تم وضع نظام تجميع الخسائر وعوارض التشغيل يرتكز على آلية تصريح ذات نظرة مزدوجة.

ويقوم مراسلي التجميع في مختلف التخصصات بإدخال تلك العوارض في النظام المعلوماتي المخصص لذلك، بحيث يرتقب سير عمل من أجل تمكين المسيرين من مراقبة دقة المعلومات المزودة من طرف المتعاونين وأن يتم إعلامهم بالأحداث التي حصلت في نطاقهم من أجل وضع إجراءات تصحيحية.

ويمكن التنشيط الدائم للفاعلين في مسار تجميع العوارض من تحسين جودة التصريحات والتوفر على رؤسة واضحة لمستوى مخاطر البنك.

وإلى غاية متم دجنبر 2017، يبقى مستوى مخاطر البنك مركزا في الفئات الأربع المنصوص عليها في اتفاقية بازل (خطأ التنفيذ، أضرار في الأصول، حالات غش خارجية و داخلية). ومن خلال إدراج الشركات التابعة، يخضع مستوى المخاطر لبعض التغيرات مع الإبقاء على الفئة السابعة في اتفاقية بازل المتعلقة بأخطاء التنفيذ كأول مصدر لمخاطر التشغيل من حيث عدد العوارض.

تتبع الأنشطة المرحلة

من أجل تقييم المخاطر التي تحدق البنك، تم وضع شبكتين للتقييم :

- شبكة وقوع المخاطر تتضمن 8 محاور (وضع الخدمة، عدد الخدمات في الجهة، تكلفة الخدمة، المتطلبات التنظيمية...) على سلم من 1 إلى 4 يسمح بتصنيف الخدمات وفق تعرضها للمخاطر ؛
- شبكة على مستوى المراقبة تتضمن 5 محاور (الصحة المالية، خطة استمرارية النشاط، زيارة مقدم الخدمات...)على سلم من 1 إلى 4 يسمح بإبراز مستوى التحكم في المخاطر بين مقدمي الخدمات في نفس النشاط.

وبالنظر للمتطلبات التنظيمية والجهود المرتقبة في ضبط العقود، لم يتم رصد أي نشاط في المنطقة الحمراء خلال التقييم المنجز في سنة 2017. أم بخصوص تدابير التحكم، فقد تم تحسينها بفضل تنظيم زيارات وتقديم لوثائق خطة استمرارية النشاط من طرف مقدمي الخدمات.

خطة استمرارية النشاط

يتم تعميم السياسة العامة لحكامة خطة استمرارية النشاط على كافة مستخدمي المجموعة. فهي تحدد المبادئ الرئيسية والإطار المرجعي والتنظيم الرامي لتفعيل خطة استمرارية العمليات الحساسة للبنك في حالة وقوع أزمة.

تسمح تحاليل التأثير على النشاط والمدة القصوى للتوقف المقبولة بتحديد التدابير المطلوب اتخاذها بشكل استعجالي عند الأزمات. وبالنسبة لكل حالة حساسة، هناك مخطط إنجاد مهني يحدد دور كل واحد في حالة وقوع حادث والإمكانيات المتاحة والعمليات الفورية التي ينبغي القيام بها في موقع التراجع.

كما تجدر الإشارة إلى عدم وقوع أي حادث مهم خلال سنة 2017 يستدعي قيام البنك بتفعيل خطة استمرارية النشاط.

مخاطر الدول

سياسة التحكم في المخاطر

تتمتع المجموعة بجهاز لتدبير المخاطر يقوم على نموذج للتصنيف الداخلي. ويمكن هذا النموذج من تحديد كم المخاطر في الدول انطلاقا من معطيات كمية (مؤشرات اقتصادية ومالية) ونوعية (المحيط السياسي والتنظيمي). وتعتبر لائحة المؤشرات المستعملة متعددة العناصر (التضخم، الرصيد العمومي، دينامية الاستثمار، القواعد القانونية...) وتعتمد على إصدارات وتقييمات لمنظمات دولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي...) .

ويتم توزيع التصنيف وفق 4 أنواع المخاطر المختلفة : مخاطر التخلف السيادية، مخاطر عدم التحويل، مخاطر الشركات المماثلة لمخاطر الأزمة الماكرواقتصادية العامة وكذلك مخاطر النظام البنكي. وبالنسبة لكل صنف من أصناف المخاطر، تميز التصنيفات بين مخاطر قصيرة الأمد (أقل من 12 شهرا) والمخاطر متوسطة الأمد (ما وراء 12 شهرا).

وتطبيقا لهذه التدابير، وضع البنك الشعبي المركزي منذ سنة 2015 مناهج للتموين تغطي مخاطر الدول في كافة التعرضات بإفريقيا جنوب الصحراء المرتبطة بنطاق ABI .

وعلى مستوى تدبير المخاطر، تضع المجموعة انسجام التدابير المحلية مع معاييرالمجموعة كمحور يحظى بالأولوية. وفي مجال مراقبة المخاطر التي تشكل محورا يحظى بالأولوية، تميزت سنة 2017 بالوضع الفعلي لتدابير تتبع المخاطر الحساسة Watch List). ويخضع كافة الزبناء المرصدين في هذا الإطار لتتبع دائم في إطار لجان اليقظة المنعقدة شهريا على مستوى كافة الشركات التابعة ABI بغية تتبع تطهير الحسابات المعنية. ويقى الهدف التشغيلي النهائي لقطب مخاطر

المجموعة هو التأكد من مراقبة فعالة تقود لضبط واستباق وتحسين المخاطر على صعيد كافة الشركات التابعة للبنك الأطلنتي.

وارتباطا بتتبع وتوطيد المخاطر على المستوى المركزي، يبقى من الضروري التذكير بأن نظم رفع التقارير من طرف جميع الشركات التابعة قد دخل حيز التطبيق مما يمكن المجموعة القابضة وقطب مخاطر المجموعة بتقييم مناطق المخاطر من خلال تتبع صارم للديون الحساسة (التجاوز، الملفات المستحقة، الديون غير المؤداة...) ومخاطر التركيز الفردية والقطاعية. ويتم تتبع تطور مخاطر الديون معلقة الداء ونسبة التغطية بواسطة مخصصات احتياطية بغية تحديد توجه مستوى المخاطر ووضع استراتيجيات التخفيف.

ويتمحور التدبير الشامل للمخاطر في المجموعة حول بنية تنظيمية انسجاما مع أفضل المعايير المتبعة في المجال وبنية للحكامة مندمجة تمكن من رصد المخاطر وتنفيذ نظام للمراقبة الداخلية منسجمة وفعالة مع إعداد نظام لتتبع التقويمات.

وتتوزع مسؤولية المراقبة و قياس وتتبع المخاطر بين :

- أجهزة الحكامة والقيادة (اللجنة المديرية، مجلس الإدارة، لجنة الافتحاص، لجنة تدبير المخاطر، لجنة التوظيف...) ؛
- وظائف مخاطر المجموعة و الهيئات الأخرى الخاصة و/أو المعنية بتتبع المخاطر (مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر المالية والتشغيلية) ؛
- الأجهزة الخاصة بالمراقبة الداخلية .

تـنـبـيـه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/033/2018 بتاريخ 06 دجنبر 2018

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.